وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون العام

المرجع:06

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور التكتلات الاقتصادية في التأثير على السياسة العالمية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون الدولي العام

من إعداد الطالب(ة):

عجوج محمد

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بلباي اكرام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ :بوسحبة جيلالي.....رئيسا

الأستاذ(ة): بلباي اكرام.....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة): خراز حليمة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم:**2019/09/17**

شكر

من خلال هذه الأسطر أتقدم بالشكر إلى معلم الإنسانية أشكر العلي العليم على نعمة العقل و نعم العلم و الإيمان و أصلي و أسلم على هادي البشرية محمد الأمين كما أتقدم بالشكر الجزيل

إلى كل إطارات جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

من أعلى هرم حتى أسفله و أتقدم بالشكر و الامتنان إلى كل الأساتذة الذين كانوا لنا سند ا و دعما خلال مسيرتنا الدراسية

و في الأخير لا يمكنني التعبير على مدى شكري و امتناني إلى أسرتي

و على حجم تحملها لي خلال فترة دراستي و انشغالي في تحضير هذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

((قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

صدق الله العظيم

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

و إلى الاسرة الكريمة

و إلى كل من اعرفهم و لم اذكرهم و الى كل رفقاء الجامعة

والأساتذة الأفاضل

الى كل من جمعتني بهم لحظة صدق وفرقتني بهم لحظة

صدق من قريب أو بعيد.

مقدمة

مقدمـة

يشهد العالم متغيرات بات من المستحيل أن تحقق دولة في خضمها متطلباتها التنموية بجهدها المنفرد دون أن تلجأ الى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة ،كما أن المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر التي لا تستطيع دولة بمفردها من تحملها ، وهذا ما يدفع التوجه الدولي نحو التكتل الاقليمي الذي بات يزداد يوما بعد آخر .

كما أصبحت الدول الكبرى تلجأ لمحيطها الاقليمي وتحاول أن توسعه، فلم يقتصر هذا التوجه على أمريكا وأوروبا بل تعدى الى آسيا وافريقيا، فإن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية وقيام تكتلات إقتصادية اقليمية في الدول النامية هو ما يدفع لبحثها في محاولة لتبين العلاقة بين تنامي هذه الظاهرة واثرها على تجارب الدول النامية مع محاولة بيان فرص نجاحها أو فشلها في الدول الأخرى .

و على هذا أصبح من الصعب على الإدارة الأمريكية أن تتنازل عن الشرق الأوسط ، ودراستنا تندرج تحت هذا السياق الفاضي إلى الإلمام أكثر بموضوع السياسة الخارجية الأمريكية و معرفة الثابت و المتغير فيها اتجاه الشرق الأوسط.

أسباب إختيار الموضوع:

إن إختيار الموضوع لم يكن بصورة إعتباطية ، بل ساهمت جملة من العوامل الذاتية و الموضوعية في تحديد معالمه و توجيهها.

المبررات الذاتية: تكمن في ميولي للمواضيع المتعلقة بقضايا السياسة الدولية وفي مقدمتها السياسة العالمية و الفواعل المؤثرة فيها ، إضافة إلى إهتمامي الكبير بتأثير التكتلات الإقتصادية في صناعة القرار .

المبررات الموضوعية: تتجلى في محاولة تكوين مرجعية فكرية بشأن السياسة العالمية من حيث تحديد أولويات هذه السياسة و أهدافها و وسائلها المعتمدة و العوامل المؤثرة فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1)- معرفة السياسة العالمية و تطورها التاريخي و دور التكتلات الاقتصادية في صنع القرار فيها.

2)- معرفة إستراتيجية التكتلات الإقتصادية تجاه صنع القرار العالمي.

3)- معرفة مستقبل السياسة العالمية في ظل مشاركة التكتلات الاقتصادية في إعدادها.

أهمية الدراسة:

1- تكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم كل ما يتعلق بالسياسة العالمية في ظل الاحداث السابقة و اللاحقة التي تتعلق بالنظام الدولي و رصد ممارساتها.

2- معرفة الأسباب الحقيقية حول نظرة التكتلات الإقتصادية نحو صنع القرار العالمي.

3- إضافة علمية للدراسات في مجال العلاقات الدولية.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي و المتعلق بـ:

ما هي تأثيرات التكتلات الإقتصادية في السياسة العالمية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هو المقصود بالتكتلات الإقتصادية ؟

2- ما هو المقصود بالسياسة العالمية؟

3- ما هو دور التكتلات الاقتصادية في السياسة العالمية؟

منهج الدراسة:

- المنهج التاريخي: لا تخلو أي دراسة من استخدام حيث ساعدنا على التعرف على الخلفيات التاريخية لنشأة التكتلات الإقتصادية.

-المنهج التحليلي الوصفي: من خلال دراسة واقع التكتلات الإقتصادية في ظل العولمة و ذلك بهدف التوصل إلى استنتاجات و توصيات تخدم الدراسة و أهدافها.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية إنطوت الدراسة على مقدمة و عناصرها و فصلين مع محاولة تنسيق الأفكار في مباحث و مطالب من أجل خطة واضحة و متناسقة ، فكان الفصل الأول بعنوان ماهية التكتلات الإقتصادية و الذي إنقسم إلى مبحثين، حيث تتناول المبحث الأول مفهوم التكتلات الاقتصادية ودوافع نشأتها و المبحث الثاني أنواع التكتلات الاقتصادية و إيجابياته.

أما الفصل الثاني بعنوان واقع التكتلات الإقتصادية و إنقسم بدوره إلى مبحثين، جاء في المبحث الأول آثار التكتلات الاقتصادية و تحدياتها و المبحث الثاني العولمة و التكتلات الإقتصادية.

الفصل الأول

ماهية التكتلات الإقتصادية

الفصل الاول: ماهية التكتلات الاقتصادية.

لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن. ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دولة ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد تحقيق أغراض معينة.

ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارز على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك) ، هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية. نظرا لكبر حجم تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومدى هيمنتها على التجارة العالمية.

هذا ما جعلنا نحاول التعرض بالدراسة والتحليل لهذه التكتلات في هذا الفصل في مبحثين ، نتعرض في الأول إلى مفهوم التكتلات ونشأتها ودوافع ، وفي الثاني نتكلم عن أنواع التكتلات الاقتصادية .

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية.

أهم ما يلاحظ في موضوع التكتلات الاقتصادية هو عدم قدرة الباحثين والمفكرين على تحديد تعريف شامل لهذا المفهوم، ومرد يعود إلى اختلاف تخصصات كل باحث وكذلك انتماءاتهم الفكرية واختلاف الزوايا التي نظر بها هذا المفهوم، ومن جهة أخرى تأثير النطاق الجغرافي والدول المنشئة للتكتل على تحديد المفهوم وضبطه، فهناك تكتلات اقتصادية إقليمية وأخرى عابرة للقارات والبعض الآخر يأخذ صفة العالمية، وهناك تكتلات أنشأت دولا ذات قوة وتكتلات أنشئت من طرفي دول فقيرة. كل هذه المعطيات لعبت دورا كبيرا في تحديد مفهوم التكتلات الاقتصادية. وفي المطالب الموالي سيتم استعراض أهم التعريفات المقدمة من طرف مجموعة من الباحثين والمختصين هذا المصطلح.

إن كلمة تكامل Intégration كلمة ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام 1620م في قاموس أكسفورد الإنجليزية[1] ، فهي تعني جعل الأجراء المتفرقة كلا متكامل لتصبح كوحدة متكاملة، وتكامل الشيء يعني عام جعل الأجزاء كلا واحدا وأن تحول وحدات كانت سابقا منفصلة المكونات إلى نظام أو جهاز متناسق.[2]

فالتكامل في منظوره اللغوي يشير إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع مختلف مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معنية، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكاثف الجهود في مجال الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معناه تكاثف في مجال الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معنية[3].

[1]– حسف عمر، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 ، ص 9.

[2]– سنان سوادي، التكتلات الإقتصادية العالمية ،صحيفة الوحدة، العدد 8631 ،دمشق،مارس 2016 ، ص 1.

[3]– سنان سوادي، المرجع نفسه، ص 5.

ومصطلح التكامل الاقتصادي يعود إلى نظرية التكامل الاقتصادي التي كانت معروفة في الفكر الاقتصادي الليبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية، وقد أوضح فيصل ماخلوب (F. Machlup) في سنة 1979م، مصطلح التكامل الاقتصادي، قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر (Viner) سنة 1950م، الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي.

ومن الملاحظ في هذا المجال، أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل، حيث تعددت التعاريف الخاصة به تنوعت من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل، ويلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين، حيث نجد إن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل.

يرى الاقتصادي "ميردال" أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن: "العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على مستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي".

أما الاقتصادي "بيلا بلاسا" فهو يرى مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا، إذا يعرفه على أنه عملية وحالة في آن واحد فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية، وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء صورة التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف وينقلها من حلة تفرقة وتمايز تلاحم وانسجام[1].

[1]- حسن عمر، ، التكامل الاقتصادي انشودة الماء العامر – النظرية العقيلي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998،ص 7.

المطلب الأول: تعريف التكتل الاقتصادي

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه: "درجة معنية من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارية الدولية البينة لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول".

وحالة التي تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحد من الحواجز التي تعيق هذا التكتل، المتمثلة في التفرقة بين اقتصاديات مختلف الدول والتمييز بين الدول في نفس السياق الذي جاء به بلاسا B Belassa.

يعتبر جونار ميردال Gunnar Myrdal التكتل الاقتصادي أنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزول جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي والعالمي، مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية[1].

أما جان تبرغن Jan Tinbergen فيعتبر أن التكتل الاقتصادي هو عبارة عن إيجاد أحسن السيل للعلاقات الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون المقصود من هذا التعريف للتكتل الاقتصادي أنه وميلة تجعل من العلاقات الدولية تتميز بالنمط التعاوني أكثر من النمط التنافسي الصراعي التي ميز العلاقات الدولية في فترات الحربين العالميتين. كما أنه لم يتطرق إلى الحيز الجغرافي الذي يمكن أن يكون فيه هذا التعاون، فمن خلاله يمكن أن يكون إقليمي كما يمكن أن يكون عابر للقارات ويمكن أن يكون ذا طابع عالمي.

[1]- ابراهيم محمود الشافعي ، محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و اثرها على النظام التجاري العالمي ، القاهرة ،دار النهضة العربية ، 2005.

وبشيء أكثر من التفصيل والدقة، يعتبر فريتز ماكلوب Fritz Machlup أن جوهر التكتل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورؤوس الأموال والمنتجات بوصفها شروط ضرورية الإحراز التكتل الذي يتطلب كذلك إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز بين الدول المشاركة في هذا التكتل كما عرف التكتل الاقتصادي على أنه يوحي عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي يجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، يصادف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عدد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[1].

فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر تطابق الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل صورة من صور هذا التكامل.

ويقصد أيضا بالتكتل الاقتصادي على أنه: "تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال منطقة موحدة مكان بلدان متفرقة، وذلك بقصد تمكينها من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية ساعية إلى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي وهادفة إلى إزالة القيود الإدارية والحواجز الجمركية التي تعيق عمليات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري فيما بينها".

[1]– عبد الرحمان يسرى أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، القاهرة الدار الجامعية ، للطبع و النشر و التوزيع ، 2000.

وبالنظر إلى مفهوم الإقليمية، يمكن تعريفها على أنها: "الهيئات التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاوز، والمصالح المشتركة، والتقارب الثقافي واللغوي، تتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ فيها من منازعات حلا سليما وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية".

أما فيما يخص لفظ الإقليمي المتداول في إطار الاقتصاد الدولي فهو يعبر عن: "مجموع العلاقات الاقتصادية المتينة بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية (أوروبا، شمال أمريكا، جنوب شرق آسيا) وهذا بالمقارنة مع بقية العالم"[1].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يجوز لنظر إلى مفهوم الإقليمية خاصة في مجال لتجارة في مجال التجارة باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجيهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية في ظل عملية هيكلة التنظيم الدولي[2].

المطلب الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات من التكتلات الأخرى بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

[1]- محمد ابراهيم محمود الشافعي ، المرجع السابق ، ص 62.

[2]– أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة العمال الدولية، ط 2، دار المريخ لمنشر، الرياض المملكة السعودية العربية ، 2001 ،ص 4.

إذن، ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت إبان الحرب العالمية الثانية، حيث اتخذتها مجموعة من الدول المتقدمة والنامية : اشتراكية ورأسمالية، لمواجهة التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة، إذ ظهرت التكتلات كنتيجة للقيود المفروضة في العلاقات الدولية وكمحاولة جريئة التحرير التجارة بين العديد من الدولة.

أما فيما يخص ظهور مصطلح التكتلات الاقتصادية، نشأ وتطور في الدول الصناعية، وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى كبير من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتقسيم الحاصل في مبدأ التخصص وتقسيم العمل[1].

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي كان تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين أغلبها لم يحالفها النجاح، فتعثرت أمام المشاكل والخلافات المتأصلة في العلاقات بين الدول. ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرين العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية التي أصبحت تعبر عن مطلبا دوليا ملحة كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي. هذا ما أدى بالدول إلى تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا للدخول إلى مرحلة جديدة، يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية.

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعمليات التكاملية فرق العديد من الباحثين بين درجات التكامل الاقتصادي، حيث نجد مفكري النظري النيوكلاسيكية يرون أن التكامل الاقتصادي يمر من خلال خمسة مراحل أساسية حيث يبدأ باتفاقية التجارة التفضيلية، ثم منطقة التجارة الحرة، فالإتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة وصولا

[1]-. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية و التطبيق، دار الفكر العربي، 1998،ص 15.

إلى الإتحاد الاقتصادي، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الإتحاد النقدي.

وهكذا فإن درجات التكتل الاقتصادي تتحقق في الآتي:

أولا:اتفاقية التجارة التفضيلية:

تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها بعضا امتيازات جمركية متبادلة، بمعنى آخر عناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة، حيث من بين أفضل الأمثلة التي تخص الترتيبات التفضيلية هو نظام الكومنولث البريطاني المؤسس في عام 1932[1] .

ثانيا: منطقة التجارة الحرة:

و هي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي، يتم فيها تحرير المبادلات بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفية الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة، وأبرز صور المناطق الحرة منطقة التجارة الحرة الأوربية، وتضم سبع دول بحيث أنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 ويطلق عليها اختصارا "الافتا"[2].

ثالثا:الإتحاد الجمركي:

[1]– بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية–، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008 ،ص 27.

[2]– محمد الشريف منصوري، إمكانية إندماج اقتصاديات بمدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد تخصص إدارة الأعمال كلية الاقتصاد معهد التسيير، – جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008 ،ص 71.

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريف الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة على كافة القيود التجارة البينية، وهذا بعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جمع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.

رابعا: السوق المشتركة:

تشتمل السوق المشتركة إلى جانب الخصائص اللازم توفيرها في الاتحاد الجمركي، على خاصية حرية انتقال عناصر الإنتاج العمل ورئس المال – بين الدول المشتركة الأعضاء، والمثال الواضح في هذا الشأن هو السوق الأوروبية المشتركة، حيث أزيلت القيود على حركة لعمل ورأس المال تماما بين أعضاء السوق في عام 1993.

خامسا: الإتحاد الاقتصادي:

بعد الاتحاد الاقتصادي أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدما حيث لا تنطوي فقط على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة وإنما تتضمن أيضا ما يسمى بتكامل السياسات (Policy intégration)، حيث تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى اكتمال إتباع سياسات مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية بل واجتماعية موحدة، تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

سادسا: التكامل الاقتصادي التام (الاندماج الكامل):

التكامل الاقتصادي التام هو آخر مرحلة يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، حيث أن هذه المرحلة تبدأ بما سبق تحقيقه عبر التكامل السابق ليضاف إليها ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة.
- إيجاد سلطة إقليمية عليا.
- عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة.

وفي هذه لمرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية، وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا[1].

- **مقومات التكتل الاقتصادي**

يستند التكتل الاقتصادي على مجموعة من المقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تعززه وتضمن استمراره، ومن الناحية السياسية فإن ضعف مستوى التقارب بين توجهات الأنظمة السياسية كان هو العائق الأهم في وجه معظم تجارب التكتل في الدول النامية وبخاصة في العالم العربي. كما شكل ضعف التقارب الاجتماعي والثقافي سبباً في إعاقة تجارب أخرى، ورغم أن المقومات السياسية والثقافية ضرورية لنجاح التكتل، إلا أنها ليست كافية وحدها، حيث تعد المقومات الاقتصادية هي الشرط الكافي، وخير مثال هي تجربة الاتحاد الأوروبي، فقد وصلت أوروبا إلى درجة كبيرة من التوافق وإلى مراحل متقدمة من التكتل الاقتصادي رغم الحروب والفوارق الاجتماعية والثقافية الكبيرة بين شعوبها، بعد أن رجحت كفة بناء المستقبل على كفة أحقاد الماضي، لتبرهن على الدور الفعال للمصالح المشتركة وأهميتها إلى جانب المقومات الاقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي جاد.[2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكتل

[1]- محمد الشريف منصوري ، المرجع السابق، ص 75.

[2]- حسف عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 ، ص63.

جاءت النظريات المفسرة للتكتل بشكل متتابع حيث جاءت النظرية الاتحادية أولا، وهي تعتبر من أقدم النظريات في مجال التكتل، ثم أتت بعدها النظريات مثل النظرية الوظيفية الحديثة.

أولا: النظرية الاتحادية "الفدرالية"

تعتبر هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكتل، إذ تبنى هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكتل والمتمثل في القرار الحكومي للدول المتكتلة، حيث أن سلطات صنع القرار في كل دولة تتبع مصلحتها القومية كما يرونها فالتنازل عن بعض من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكتل الاقتصادي، وذلك بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد من العملية التكتلية ويكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكتل و خفض النفقات و الأضرار إلى أقصى حد ممكن مع وضع ميكانيزمات و قواعد دستورية مهمتها حل النزاعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي بين الوحدات المتكتلة، بحيث يصبح معها حصول النزاعات والحروب أمرا مستبعد الحدوث، فقد كانت مثلا الرغبة في التوحد بين الدول الأوروبية بهدف تجنب التوسع والضم الإجباري لبعض الدول على حساب دول أخرى ولما ينجم عنه من حروب تخلف أضرارا عديدة بموارد الشعوب ومستويات معيشتها و مما ساعد على قوة هذه المساعي في التكتل هو تشابه الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية، إذ تتقارب أوضاعها الاقتصادية و تتشابه علاقاتها، لذلك سعت هذه الدول في ايجاد وحدة اندماجية تنقل إليها السلطة من الأعضاء المتكتلين إلى قاعدة موحدة، بما يتفق ونظام سياسي اقتصادي يحمل المركز مسؤولية تسيير شؤون المجتمع التكتلي، على شاكلة ما حدث في الاتحاد السوفيتي. أما الشكل الاتحادي الفيدرالي كالذي يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يكون هناك توازن بين السلطة المركزية و ما يترك للولايات من اختصاصات، فمهمة السلطات المركزية في هذه الحالة تتمثل في تنسيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات الخاضعة، إذ تكون صلاحياتها إدارة النظام النقدي

وتوجيه السياسات المصرفية والمالية والتجارية التي تضمن الترابط بين الأسواق الداخلية، مع التوزيع بشكل يحقق التقارب في مستويات الرفاه الاجتماعي كما ينتج عنه قاعدة للتعاون في مواجهة التقلبات المستمرة التي يتعرض لها النظام الاقتصادي، و تتمكن بذلك من استغلال قدراتها على التعامل في الاقتصاد الدولي، و قد تم المقارنة بين الأسلوبين و ذلك للاعتبارات التالية:[1]

1- توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها من أن دولة الوحدة سوف تخدم تلك المصالح بأفضل مما تفعل الدولة القطرية وهذا يمكن وصفه بأنه قاعدة الكفاءة.

2- أن تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في صنع القرار، و إن لم يتوفر هذا الشرط تعتبر هذه الدولة منضمة بالقوة لدولة الاتحاد.

و تتيح الصيغة الفدرالية للدول الداخلة ضمن الدولة المركزية فرصة الاحتفاظ بهامش مناسب من الحرية التي تجعلهم يشعرون أن التكتل ضمن هذا الاتحاد لم يسلبهم هويتهم و لم يفرض عليهم إرادة أجنبية لا توافق مصالحهم وخصوصياتهم التي كانوا يتمتعون بها داخل اقليمهم، إذ يذهب الكثيرون للقول أن المنهج الفيدرالي ليس نظرية من نظريات التكتل فقط، بل يعتبر في واقع الأمر بمثابة استراتيجية تمكن من التوجه نحو التكتل أكثر من اعتباره نظرية، فيكون على الدولة الفيدرالية بعد قيامها البحث عن أفضل الطرق والسياسات لتسيير شؤون المجتمع التكاملي، حيث تثبت التجربة الاتحادية الأوروبية" ألمانيا، إيطاليا، سويسرا " إلى أن ما ساعد على تحقيق الوحدة فيها هو تشابه الخلفيات الثقافية والاجتماعية لشعوبها، فاهتمامها بتعبئة الموارد الذاتية لأعضائها مكنتها من قدرة كبيرة على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، أما بخصوص الدول النامية فإن الهدف

[1]- محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الاوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص 6.

من إنشاء دولة الوحدة يكون غالبا للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، و الاستفادة من تعبئة مواردها المتاحة في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متطورة في مختلف النواحي، ومن رفع حصتها من تبادلاتها، أما إذا عجزت دولة الوحدة عن بلوغ ذلك و لم تراع توزيع الموارد المتوفرة لصالح أهداف جماعة على حساب مجموعة أو مجموعات أخرى داخل الاتحاد، فإن الانفصال يصبح لا محالة منه. [1]

ثانيا: نظرية الاتصالات

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكتل وتقوم على عدم التسرع في إنشاء سلطة مركزية تتولى شؤون المجموعات المتكتلة ، سواء أعطيت لها سلطات واسعة أو ضيقة، فمن المستحسن حسب هذه النظرية البدء بإنشاء تنظيمات أولا مهمتها الاضطلاع بالشؤون الفنية التي لا ينجم عنها حساسيات لدى الفئات الاجتماعية المختلفة.

يتجه أصحاب هذه النظرية وفي طليعتهم كارل دويتش إلى ضرورة التدرج في عملية التكتل باعتبارها بديلا مناسبا للتحولات المفاجئة و المباشرة نحو الوحدة السياسية و الاقتصادية، وذلك بالانطلاق من الجوانب الأقل إثارة للنزاعات والتي تؤدي إلى تحفيز التكتل، فالمنصوح به هو تجنب ما قد يثير حساسية الدول و يبعدها عن تصوراتها من عواقب فقدانها سيادتها إزاء دولة الاتحاد و بالمقابل ما قد ينجم عليه من خسائر يمكن تحقيقه في دولة الاتحاد، لذلك كان تفضيل إتباع منهج يهدف إلى تشجيع و زيادة حجم المعاملات بين الفئات الاجتماعية على اختلافها في الدول الراغبة في التكتل، دون التقيد بأطر مؤسسية معينة أو إتباع طرق معينة.[2]

[1]– محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 30-31.

[2]– آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد كعمك التسيير، جامعة باتنة، 2007 ،ص 34.

وقد بين **"كارل دويتش"** السبيل الذي يتم من خلاله تكثيف وزيادة المعاملات والاتصالات بين الدول بغية ضمان نجاح العملية التكاملية حيث تتمثل فيما يلي:[1]

1- وجود قطاع رئيسي تتمحور حوله عملية التكتل.

2- وجود قابلية عالية للتبادلات بين الدول جميع أطراف التكامل، في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية و حتى الأمنية منها.

3- دور تشكيلات المجتمع المدني في توفير قنوات للتكتل.

4- توفير الشروط المحلية و الدولية لتجاوز المشاكل التي يمكن أن تعيق سير عملية التكتل.

5- مسايرة النخب المحلية و السلطات لمسعى التكتل.

إن الجانبين الاجتماعي و النفسي للجماعة لهما دور بالغ الأثر في بلورة نظرة التكتل، فتزايد حجم التداخل خلال فترة من الزمن أدى إلى ظهور شعور بالجماعة و ما يصاحبها من تقارب في المصالح و تشابه في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات و توحد وجهات نظر الأعضاء حول المستقبل المشترك لهم ، مما يجعل من التكتل حتمية لهذه العلاقات المتداخلة فقد لا تكون بالضرورة علاقات اقتصادية ، من ناحية أخرى فإن أصحاب هذه النظرية لم يتمكنوا من التحديد الدقيق للعوامل الفاعلة في التكتل، حتى و إن عادوا للتجارب التاريخية للدول التي حققت وحدتها الوطنية، كما يشير هذا المنهج إلى تفادى بناء هياكل مؤسسية إقليمية مخافة تحولها إلى عقبة في وجه التكتل، مقترحا كبديل عن ذلك إقامة بعضا من المؤسسات لإدارة شؤون التعاملات التي يجري تنشيطها، إلا أن التجربة العربية شهدت تكثيفا في انتقال اليد العاملة العربية دون أن ينجم عن ذلك تحرك

[2] – بوباية ذهبية، معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2005 ،ص 47.

أكثر فعالية في مجالات التكتل الأخرى أو قدرتها على إنشاء إطار عام مركزي، إذ اكتفت بما هو قائم من مؤسسات داخلية ترعى مصالحها الوطنية، فأظهرت حرب الخليج الثانية مدى ترابط هذ الوحدات رغم ضعف التبادلات التجارية، فيما تضررت دول غير عربية دون أن يكون هنالك علاقات متينة و تكتل فعلي معها[1].

ثالثا: النظرية الوظيفية

ظهرت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية و اتضحت في كتابات "**دافيد متراني**"، فكانت ركيزة هذا التيار هي أن الدولة الوطنية باعتبارها وحدة تنظيمية في المحيط الدولي لم تعد قادرة على الاضطلاع بكافة الاحتياجات الضرورية لمجتمعها، إذ يعود ذلك إلى أنها محدودة داخل حيز جغرافي محدود فيما تتعاظم حاجيات المجتمع إلى أبعد من ذلك الحيز المحدود[2].

تعتبر هذه النظرية فلسفة هدفها القضاء على معوقات السير الحسن للعلاقات الدولية وذلك عن طريق الاهتمام بأكثر الجوانب المهمة في العلاقات الدولية وهو الرفاه و الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم ، إذ تزول مع ذلك الحدود السياسية بين الدول، مع إدخال تغييرات اقتصادية و اجتماعية واسعة الآفاق بغرض تحقيق التطور الاقتصادي و الاجتماعي و حفظ الاستقرار السياسي في كامل المجتمع الدولي.

ينبذ المنظر الاقتصادي "**دافيد متراني** " فكرة الاندماج الإقليمي، لأن ذلك حسبه يؤدي إلى تعزيز البنية التنظيمية الجديدة و ما ينجر عنه من القدرة على استعمال القوة[3] ، و تحول النزاعات من مستوى التكتلات الإقليمية إلى مدى آخر، كما انتقد المدرسة الدستورية التي اشتهرت أطروحتيها قبل الحرب العالمية الأولى حيث وضعت نموذجين للتكتل الدولة الفيدرالية و الدولة الكنفدرالية و جعلتهما بديلا و ضرورة لتنظيم المجتمع الدولي،

[1]– محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 31-32.

[2]– عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 49.

[3] – ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 276.

إذ ركز " **متراني** " على أن التعامل مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية يجب أن يكون من القاعدة انطلاقا للأعلى و ليس العكس من الأعلى للأسفل، كما يتم ذلك عن طريق إنشاء منظمات دولية وعلى توجيه طاقات الشعوب و مواردها نحو أهداف المجتمع الدولي، فيكون الاهتمام بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تكوين أجهزة فعالة لها القدرة على السهر للوصول إلى متطلعات الشعوب و ذلك بالتركيز على توحيد المصالح المشتركة بينها و المستقبل المشترك مما يؤدي إلى تجاوز مراحل الصراع و البحث عن السيطرة، هذا ما ذهب إليه المفكر "**إنيس كلود** " حيث يعتقد أن نظام الدولة يفرض نظاما قسريا لتقسيم المجتمع الدولي في شكل هرمي ما يؤدي إلى عرقلة جهود الوحدة بين عناصر النظام الدولي[1].

و يذهب أصحاب النظرية الوظيفية إلى أن القوة تؤدي إلى التفرقة و التفتت، في حين أن على أفراد المجتمع الدولي أن يبحثوا عن آليات للتعاون و التكتل لا سيما في الشق الاقتصادي للعلاقات الدولية و الذي يعتبر نقطة الانطلاق في إحداث التكامل في باقي أبعاد العلاقات الدولية الاخرى مع قدرته على التأثير إيجابيا على النظام الدولي بأسره.

لهذا فإن الوظيفية لا تعتبر نظرية سياسية و حسب، بل إنها تنظر لإزالة العقبات من نزاعات و اشكالات يبقى حلها في كثير من الأحيان مستعصيا و حجر عثرة أمام التعاون، كما ترمي هذ النظرية لتوفير شبكات متعددة تجمعها مصالح و نشاطات و اهتمامات مشتركة، فرأى " **متراني** " إلى حد الجزم بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي لا تسوده ويلات الحروب والنزاعات و الخلافات، إذ تنبذ عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية بواسطة عقد اتفاقيات و معاهدات دولية.

[1]– ماجد ابراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1993، ص 239.

بهذا فإن النظرية الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن أساس التعاون يكون في النواحي السياسية الدنيا و ما تعنيه هنا هو القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على ضرورة إتباع الاساليب التي تضمن الرخاء والرفاه الاقتصادي لأنه الطريق الأسهل للتكتل و التعاون الدولي، و تذهب الوظيفية إلى أبعد من ذلك حين تبحث عن تجاوز الإقليمية نحو العالمية و هذا هو جوهر الاختلاف بين النظريتين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة.

رابعا: النظرية الوظيفية الجديدة

اجتهد مفكرو الوظيفية التقليدية أمثال "**كارل دوتش**" و"**أرنست هاس** " و"**أنزلوطي** " بغية تطويرها مما ساعد على ظهور النظرية الوظيفية الجديدة، فكانت الوظيفية الجديدة امتدادا تأثر بتكوين الجماعة الأوروبية التي تعد من نتائج و آثار الإطار التنظيري للوظيفية الجديدة[1].

كما يعد "**أرنست هاس** " من أشهر مفكري نظرية الوظيفية الجديدة إلى جانب ذلك يعتبر "**روبرت شومان** " و" **جون مونيه**" المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات تسمو على المؤسسات الوطنية و التي تساهم في تحقيق أهداف التكتل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية، فالدراسات الاستشرافية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي حاولت التركيز على مبادرات التكتل الاقتصادي الإقليمي، فمن هذا المنطلق تتضح ملامح اختلاف النظرية الحديثة مع سابقتها التقليدية و بالأخص ما حصل في أوروبا الغربية من تجارب وصل امتدادها لمناطق أخرى، حيث ركزت هذه النظرية على

[1] – ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 277.

المناطق الإقليمية، و مرد ذلك هو فشل أطروحات النظرية الوظيفية التقليدية التي تقوم على أساس شامل و عام في توحيد مصالح الدول و تطلعات شعوبها[1] .

من الجلي أن الوظيفية الجديدة التي تعتبر كمنهج لإحداث التكتل الاقتصادي تستوحي البعض من جوانبها من النظرية الوظيفية التقليدية، حيث تؤكد على أن التكتل يبدأ من المستوى الادنى الجزئي و صعودا للمستوى الكلي العام، يقود هذا المسعى خبراء و فنيين و هذا ما ذهبت إليه النظرية التقليدية.

في هذا الاتجاه سعى "**كارل دوتش**" بتطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية و تنظيره لاحقا لنظرية سميت نظرية المبادلات الدولية، فكان من بين الأسس التي اعتمدتها هذه النظرية الجديدة هي ضرورة أن تكون المجتمعات التي تطمح لعملية التكتل ديمقراطية حسب النمط الغربي، فتوافق مصالح مجموعات قوية في دولتين يوجب أن يهدف اهتمامهما الدخول في مسار التكامل حتى و إن عارضت السلطة السياسية في الدولتين مسار التكتل هذا، إذ أن وسائل الضغط وقنوات التأثير في صناعة القرار داخل الأنظمة الغربية لها دور فعال في المدخلات تتمكن من خلالها إسماع أصوات جماعات الضغط إلى السلطات لينجم عنها مخرجات من السلطة تتمثل في قرارات سياسية تدعم فكرة التكتل، و بهذا نستخلص أن الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية حيث أنها لم تفصل الجوانب السياسية عن الاقتصادية حتى و إن أقرت بأولوية الجانب السياسي في عملية و مسار التكتل.

كما ساهم "**أرنست هاس**" مساهمة بالغة في هذا الطرح، فقد أ القيمة في هذا المجال. ولقد كان هذا الأخير أيضا متأثرا في آراءه بالتجربة الاوروبية في التكتل، ويرى بأن فكرة الوظيفية الجديدة تقوم بناءا على وجود

[1] – ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 278.

مصالح عديدة لكنها متماثلة بالنسبة لأطراف التكتل وأن الاختلافات و التباين هما الدافعان للبحث عن الحلول، فرأى مناصرو هذه النظرية أن إقامة تكتلات إقليمية داخل المجتمع الدولي تؤدي إلى إقامة نظام دولي مبني على أسس إقليمية تبدأ بالتكتلات الاقتصادية.

و يرى المفكر "**أرنست هاس**" إلى أن النظام الاقتصادي الإقليمي سيبلغ أقصى درجاته في التنظيم الدولي وسيكون لمنظمة الأمم المتحدة دور هام بمثابة السلطة الفدرالية العالمية حيث تضطلع بعملية التنسيق و التكامل بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية، فتخلت الوظيفية الجديدة عن النظرة العالمية و تبنت الإقليمية عكس نظرة المدرسة التقليدية، فيما حددت في ذلك شروطا لا بد وأن تتوافر في أي عملية للتعاون و التكامل حتى يتحقق التكتل الإقليمي.

و نذكر بعض هذه الشروط كالتالي: [1]

أ- يجب أن يكون مسار التكتل محددا و هادفا إذ يلزم أن يكون لها أهداف اقتصادية للدول المعنية.

ب- أن يكون الساهرون على تجسيد مسار التكتل لهم الفضل في صناعة القرار داخل دولهم.

ج- يستلزم أن يكون هناك قدر من التلاحم بين الدول السائرة في عملية التكتل، الأمر الذي من يؤدي إلى تحقيق الإجماع حول الأهداف المرجوة و الوسائل اللازمة لذلك.

د- ضرورة توفير جو من التفاهم و تقارب وجهات النظر فيما يتعلق بسير عملية التكتل بين سلطات الدول الراغبة في التكتل و وجوب تضافر الجهود حتى تتمكن من إعادة بلورة مصالحها الحيوية فوق حدودها الوطنية، إذ تمكن هذه النظرة من دعم المركز الجديد للتجمع الفوق الوطني، بما يسمح للمؤسسات بالعمل بمزيد من الحرية

[1] – ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 279.

وهو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية "فوق الوطنية" تتمكن من تحقيق مصالحهم بكفاءة كبيرة.

و بهذا فإن التكتلات الإقليمية ذات فعالية على تحقيق هذه الشروط أكثر من المنظمات العالمية، إذ يحقق نتائج ميدانية مهمة وحقق نتائج ميدانية، كما تتزايد الفرص بأن تمتد العملية التكاملية إلى ميادين أخرى فيمكن أن يكون التكتل الاقتصادي كمرحلة تؤدي إلى جوانب أخرى من التكتلات الإقليمية.

بالإضافة إلى كل هذا فإن النظرية الوظيفية الجديدة تشمل التكتل الاقتصادي الجزئي الذي يمكن أن يؤدي تراكمه إلى تحقيق التكتل الاقتصادي الشامل.

كما تجدر الإشارة إلى أن النظرية التعاملية تعتبر من إحدى الطرق الفعالة لمعالجة التكتل الإقليمي و التي تقوم أسسها على تعدد و تنوع الاتصالات والمعاملات وتكثيفها كآلية لتعميق شعور الجماعة بأهمية الانضمام لجماعة أخرى.

و يعد" **كارل دوتش**" من أبرز المنظرين في هذا الإتجاه، فيرى في العملية التكتلية عملية تراكمية تتطور خلالها التعاملات باختلاف أنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات وقوع الاختلالات بين الوحدات المتكتلة، ضف إلى ذلك توفير ظروف ومصالح ومؤسسات تنقل الدول المتكتلة إلى بناء علاقات وطيدة.

ويأخذ التكتل في نظر أنصار هذا الإتجاه شكلا من أحد الأشكال التالية:[1]

فالشكل الأول يتمثل في مجتمع موحد تندمج بموجبه الدول الراغبة في التكتل في كيان كبير، والثاني تجمع تعددي تحتفظ فيه الدول باستقلالها الذاتي، ولكن تبني مؤسسات قصد ضمان بعض أوجه التعاون فالحاجة

[1]– محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1990، ص 228.

الرئيسية عندهم هي الإحساس بشعور الجماعة، أي الإحساس بالانتماء إلى المجموعة، كما يرون في تعزيز العلاقات الاقتصادية شرطا ثانويا ولكنه ليس رئيسيا[1] .

و بهذا فالمنهج التعاملي يهدف إلى تحفيز الرغبة في بلوغ المزيد من التقارب بواسطة زيادة حجم المعاملات المشتركة، إذ أن النجاح في الميادين ذات الطبيعة الاقتصادية يؤدي لتهيئة الأرضية الممهدة للرقي بالميادين السياسية التي تعتبر أكثر النقاط مدعاة للاختلاف و التباين.

كما لا تزال الجهود الدولية في تطور دائم لبناء إطار قانوني للتكتلات الاقتصادية وقد رافقت هذه المساعي بحث حثيث للمجتمع الدولي في خلق مرجعية قانونية لدفع التكتل الاقتصادي الدولي نحو أهداف ملموسة.

المبحث الثاني: أنواع التكتلات الاقتصادية و إيجابياته.

عرف علم السياسة تطورا كبيرا في مجال السياسة العامة بمختلف أشكالها و أنواعها، فالسياسة العامة تلعب دورا هاما في كل منظمة و داخل كل التنظيمات فهي عبارة عن فعل حكومي لوضع خطة عمل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف في زمن محدد، و من أنواعها السياسة العالمية، لهذا نتعرض لمفهومها في المطلب الأول ثم لواقعها في المطلب الثاني.

المطلب الأول :أنواع التكتلات الاقتصادية.

[1]- محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 229.

يبدو العالم من خلال هذه التكتلات الجديدة أكثر ديناميكية من أي وقت مضى في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي وماهو سياسي. ولمزيد من التفصيل سنلقي الضوء بإيجاز على أهم تلك التكتلات الكبيرة والحديثة النشأة كالاتحاد الأوروبي و **NAFTA** و تكتل دول البريكس **BRICS**

1- الاتحاد الأوروبي:

بدأ الاتحاد الأوربي كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية "روما" عام 1958 ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر الى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الى 25 دولة بعد انضمام دول أوربا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البنية والهياكل التكاملية.[1]

ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يسيطر تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 3200 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، كما يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسقي بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال تفحص أهداف هذا التكتل التي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد إلا أنها تنص بشكل واضح على نسقي الاتحاد إلى لعب دورا أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية. وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الأصعدة[2].

2- التكتل الاقتصادي الأمريكا الشمالية (NAFTA) :

[1]- يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 116.

[2]- حسين عادل والآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط 3، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 1985، ص 69.

أنشئ هذا التكتل في نهاية العام 1993 ،ويضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وبالرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فإنه مثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليون دولار عند النشأة. وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 380 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 570 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991ء ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، وإذا تفحصنا أهداف لهذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيرا عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوروبي[1].

3- تكتل دول البريكس BRICS :

بريكس مختصر للحروف الأولى لدول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة في ييكاتيرينبرغ في العالميا في حزيران 2009 حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول "بركس" في تموز عام 2008 . وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة الثماني الكبرى".

وشارك في قمة " برگس" رئيس روسيا فلاديمير بوتين ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان السينغ ورئيس البرازيل لويس ايناسيو لولا دا سيلفا .

واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية آنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية. انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010، فأصبحت للساعي البريك

[1]- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظيمي والتطبيق، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003 ، ص 36.

بدلا من بريك سابقا. تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة ، وعدد سكانها يقارب 40 % من السكان الأرض . ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصادات هذه الدول و اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليا – حسب مجموعة غولدمان السادس البنكية العالمية [1].

المطلب الثاني: إيجابيات التكامل الاقتصادي

هناك عدة ايجابيات للتكتلات الاقتصادية، حيث يمكن إجمالها في التالي:

أولا: حرية تنقل عناصر الإنتاج

إثر قيام تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول تصبح عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة المتكتلة بدون أي حاجز، هذا ما يؤدي إلى تطوير الإنتاجية و تقليل تكاليفها وتحسين جودة المنتجات، وهذا ما يوفر العديد من مناصب العمل و باقي عناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي ارتفاع مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رضاهم.

إن انتقال رؤوس الأموال الضرورية لعناصر الانتاج من الدول الأعضاء التي تتوفر عليه في التكتل إلى الدول التي تفتقر لرؤوس الاموال هذه، فإن هذه الوضعية تؤدي إلى إعادة توزيع حركة رأسمال من الدول التي تمتلكها بشكل وافر، ومستوى مناسب من الأجور، وضغط ديمغرافي قليل تجاه الدول التي تعاني نقصا في العمالة، فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تسمح بإعادة التوازن في مستويات الأجور في منطقة التكتل الاقتصادي وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ما ينتج عنه توفر السلع و الخدمات الضرورية بشكل أكبر قبل حصول التكتل الاقتصادي.

ثانيا: قوة التفاوض

[1]– حسين عادل والآخرون، المرجع السابق ، ص 72.

من ايجابيات التكتل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة للتفاوض و فرض ثقلها و توجهاتها في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا يعود إلى ارتفاع نسب صادراتها وارداتها، إذ تتمكن من الحصول على واردات بأسعار منخفضة، كما أن لها أن تزيد في أسعار صادراتها بالنظر إلى عدم وجود تنافس فيما بينها بين الأسواق الخارجية، فذلك يجعلها تحصل على شروط أفضل للقيام بمبادلاتها التجارية بأريحية تامة.

ثالثا: زيادة حجم السوق

يقاس حجم السوق بعدة مقاييس علمية، تمكن من تحديده، حيث يرى" **كوزنيتز**" أن قياس حجم السوق يكون على أساس عدد السكان، و من الآراء الأخرى يقاس حجم السوق باستخدام المساحة الجغرافية للدول الواقعة في حيز التكتل الإقتصادي، حيث يعتبر كمؤشر دال على حجم السوق، أما الاقتصادي" **ألن**" فإنه يرى أنه من الأجدر استعمال معيار حجم الناتج القومي لقياس حجم السوق[1].

تعاني بعض الدول من ضيق أسواقها المحلية وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات الاستهلاكية و ذلك يعود إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، فضيق الأسواق داخل هذه الدول يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، فالدولة التي تتميز بطاقات إنتاجية هامة و التي تنتج لسوق ضيقة محدودة التبادل و الاستهلاك تضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج، فالتكتل الاقتصادي يسمح بحل مشكلة ضيق الأسواق فالمنتجات العديدة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن موجودة قبل الانضمام للاتحاد، فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يستوجب معه إقامة صناعة ذات حجم كبير[2] .

[1]-عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص 252.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة ،"الاقتصاد الدولي، دار الجامعية المصرية"، الإسكندرية ،1977، ص 168.

و عليه فالتكتل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة المتكتلة، مما يسمح بمزيد من الفرص لتسويق منتجاتها و تطوير التكنولوجيا الموظفة في ذلك و المسارعة في زيادة الإنتاج، إذ ينتج على اتساع حجم السوق عدة ايجابيات، أهمها دفع عجلة التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية متينة و قوية و الاستفادة من خبرات وحدات الإنتاج الكبيرة سواءا الداخلية منها أو الخارجية[1] و النتيجة زيادة الاستثمارات والقضاء على الأخطار التجارية، ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية و وصول الرفاهية لأعلى درجاتها.

إن استخلاص تجارب الدول المتقدمة يشير بصورة واضحة إلى الدور الهام الذي يلعبه عامل سعة حجم سعة الأسواق بالإضافة إلى تشابه باقي العوامل الأخرى، فالملاحظ أن هذه الدول التي حققت تطورا هائلا في التصنيع تملك أسواقا قومية شاسعة[2]،كما أن كبر حجم السوق يزيد من التنافس الاقتصادي بين المنتجين، مما يؤدي إلى خفض الأسعار، و التخفيف من الاحتكار.

رابعا: انتعاش ميزان المدفوعات

تسعى الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من حجم وارداتها من خارج التكتل، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الضغط على ميزان المدفوعات.

خامسا: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكتل الاقتصادي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فاتساع مجاله وما ينجم عنه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز

[1]- عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص258.

[2]- إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الاستثماري، إذ تصبح الفرص متاحة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكتل الاقتصادي لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع.

بالإضافة إلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة التخصص في الإنتاج، و منح حرية التنقل والتوطين والإقامة لرؤوس الأموال داخل بلدان التكتل الاقتصادي، بحيث يسهل استغلال موارد جديدة في الزارعة والصناعة والخدمات وغيرها ولهذا ينجم عن التكتل الاقتصادي تسهيل عملية تكوين رؤوس الأموال و ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة[1].

سادسا: استغلال مهارات اليد العاملة

إثر قيام التكتل الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا ما يسمح بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من اليد العاملة الفنية وغيرها في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية ، عكس إن كانت كل ولاية مستقلة سياسيا واقتصاديا[2].

مما يمكن استخلاصه هنا أن التكتل الاقتصادي يوفر فرصا ثمينة في دفع عجلة التنمية، كما أن له فوائد في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا تستطيع دولة لوحدها بلوغها.

[1]– بكري كامل ،"التكامل الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49

[2] عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 67، 68 .

خلاصة الفصل الأول:

انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق العديد من الأهداف بعد الحرب العالمية الثانية وتوالت في الظهور على الساحة الاقتصادية الدولية، إلا أن تنامي هذه الظاهرة والاتجاه نحوها كان في العقد الأخير من القرن الماضي بشكل ملفت للانتباه وبصورة ملموسة ، جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث اتجهت معظم دول العالم نحو إنشاء ترتيبات إقليمية وتعزيز القائم منها، ففي أوربا تسارعت التطورات لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي إلى جانب توسيع عضويته ليضم 25 دولة أوربية، و قد تزامن الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية في النصف الكرة الغربي مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا) التي تعتبر من أشكال التكامل الاقتصادي القائم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما تم تفعيل أيضا منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي، فتعتبر هذه التكتلات الأجدر والأقوى على الساحة الاقتصادية الدولية، لذا أصبحت ظاهرة التكتلات محل اهتمام دول العالم في الوقت الراهن وهذا ما يعكس أهميتها في ظل تحديات القرن الواحد والعشرين.

الفصل الثاني

واقع التكتلات الإقتصادية

الفصل الثاني: واقع التكتلات الإقتصادية.

تمهيد:

مع انتهاء الحرب الباردة بدأت تتشكل ملامح نظام عالمي جديد في عالم السياسة والعلاقات الدولية، من سماته انتشار القضايا والتهديدات وامتدادها عالميا، وما ساعد على ذلك التدفق الحر واللامحدود للقيم والخدمات والبضائع والأفكار في ظل العولمة وما تقدمه بشتى آلياتها و ميكانيزماتها، بحيث ساعدت هذه الظاهرة الجديدة فيتشكل مظاهر لعولمة السياسة والتي تحمل بعض المضامين والمعاني التي من أبرزها بروز المجال السياسي العالمي الذي يحل محل المجال السياسي المحلي، ويتمحور حول العالم الواحد وليس حول الدولة كما يستمد هذا المجال حضوره من بروز قضايا وتحديات وأزمات عالمية تستلزم حلولا وسياسات تشاركية تتخطى حدود الدولة الواحدة.

جاء في المبحث الأول تراجع دور الدولة في السياسات العامة العالمية أمام قوة التكتلات الاقتصادية وفي المبحث الثاني دواعي مشاركة التكتلات الاقتصادية في السياسات العالمية.

المبحث الأول: آثار التكتلات الاقتصادية و تحدياتها.

ينتج عن قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول التي ترغب في تكوينه ظهور العديد من الآثار، كما أنه قد يواجه هذا التكتلات الاقتصادية جملة من التحديات التي تقف كحواجز معيقة للوصول إلى الأهداف المسطرة و المرجو منها، ففي ما يلي سنتعرض هذه الآثار وكذلك أبرز التحديات التي تواجه هذه الظاهرة او التي ستصادفها مستقبلا، حيث يتعرض المطلب الأول لآثار التكتلات الاقتصادية، فيما يخصص المطلب الثاني لأهم التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: آثار التكتلات الاقتصادية

ينجم عن تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الدول الرامية إلى تحقيق التكتلات آثارا ساكنة وأخرى ديناميكية على الدول الأعضاء، قد تحدث في إحدى مراحل التكتلات الاقتصادية خاصة مرحلة إقامة الاتحاد الجمركي، ضف إلى ذلك جملة من الآثار الأخرى على الدول غير الأعضاء.

أولا: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي:

ويطلق عليها أيضا الآثار السكونية أو الاستاتيكية وهي قصيرة الأجل، ويمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

أ- أثر تحويل وخلق التجارة:

يعني أثر تحويل التجارة قيام دول الاتحاد الجمركي بتعويض السلع المستوردة من باقي دول العالم بالسلع المنتجة داخل التكتل الإقتصادي، نظرا لتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على استيراد السلع من الدول التي لا

1- فرج شعبان، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلان للتكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2005، ص: 26 - 28.

تنتمي لهذه التكتلات الاقتصادية، وإعفاء السلع المنتجة من أي تعريفة جمركية داخل منطقة التكتلات الاقتصادية، وبالتالي تحل منتجات الدول الشريكة محل الواردات من دول أخرى، كانت تلك المنتجات فيما قبل أقل ثمنا حيث كانت هذه السلع و المنتجات تستورد من تلك الدول.

إن الانتقال من التعاملات التجارية التي تتم من موردين سلعاتهم و منتجاتهم أرخص إلى موردين سلعهم أعلى سعرا، ينتج عنه أن أموالا أكثر دفعت من أجل شراء نفس المنتوج، وبالتالي فإن هذا الفارق في السعر يعتبر تكلفة إضافية، ولهذا يعتبر تحويل التجارة أثر سلبي من الآثار التي تنتجها التكتلات الاقتصادية[1].

أما عن أثر خلق التجارة والذي يسمى بعبارة أخرى أثر تعميق التجارة، فيتمثل في تعويض السلع التي تنتج محليا بتلك التي تدخل ضمن الواردات و التي يكون مصدرها الدول التي تدخل ضمن حيز التكتلات الاقتصادية، إذ أن سعر تكاليفها يكون منخفضا في هذه الدول مقارنة بتكاليف الإنتاج المحلية، وهذا الأثر هو الذي أطلق عليه المفكر الاقتصادي " **فينر**" بالأثر الإنشائي.

إن لأثر خلق التجارة أثر إيجابي في فعالية التكتلات الاقتصادية، كما أنه يزيد من رفاهية الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي لأن ما سينجم عنه هو تخصيص أفضل للموارد المتاحة و ذلك بالنظر إلى حرية التجارة، على عكس الأثر التحويلي للتجارة، الذي يقلل من الرفاهية الاقتصادية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أدنى كفاءة داخل التكتل.

و تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات لا يتحقق الأثر السلبي لتحويل التجارة، فقد يحدث العكس و عليه فإن هذا النموذج ليس بالضرورة ينطبق على كافة القطاعات، فهناك قطاعات تكون فيها التكلفة أقل من التكلفة في بقية دول العالم الخارجي.

[1]- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 202.

ونقول أن التكتلات الاقتصادية يخلق رواجا اقتصاديا للدول الأعضاء إذا استطاعت تلك الدول أن توازن ما بين خلق التجارة وتحويل التجارة.

ب- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي:

نقصد بالأثر الاستهلاكي أنه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية (السلع المحلية مضافا إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد) في الاستهلاك، كلما كانت نتائج الاستهلاك إيجابية، أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعدا بضائع دول خارج الاتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي، فعندما تكون المحصلة موجبة (الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي) فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يزيد في الاستهلاك، أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحويلي أكبر من الأثر الإنشائي، فهذا يؤدي إلى مستوى نمو منخفض ورفاه اقتصادي ضعيف، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك[1].

ج- أثر التكتلات على عناصر الإنتاج:

كما ذكرنا فيما سبق، فإن التكتلات الاقتصادي يؤدي إلى إعطاء الحرية لتنقل عوامل الإنتاج، من رأس مال ويد عاملة بين دول التكتلات، فرأس المال يتنقل بين دول المنطقة إما على شكل أموال تودع لدى البنوك أو على شكل استثمارات، بحيث يجب في هذا الإطار تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الأعضاء حتى لا يحدث أثر انحراف الاستثمار، الذي ينشأ نتيجة اختلاف محفزات الاستثمار، وهذا ما يجعله يتجه إلى الدول التي تمنحه ميزات نسبية أكثر، وقد يكون سببه أيضا نقص المعلومات في بعض الدول أحيانا، أما

[1]- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 203.

عنصر العمل فانتقاله تحكمه محددات ربما يكون في مقدمتها الأجر، فعندما يكون الفرق في الأجور كبير بين دول المنطقة فمن شأن هذا الاختلاف أن يؤدي إلى انتقال اليد العاملة إلى البلد ذو الأجر العالي، وهروبها من البلد الذي تقدم فيها أجورا منخفضة، كما نجد أيضا من بين آثار التكتلات السلبية على عنصر العمل، اختلاف قوانين العمل و الضمان الاجتماعي التي تقيد من حرية انتقاله، ولذا كان من الضروري توحيد جميع السياسات الاقتصادية لتفادي هذه الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية.

ثانيا: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي :

تتسم هذه الآثار بأنها آثار طويلة الأجل، لأن ظهورها يتطلب وقتا أطول مقارنة بالآثار السكونية للتكامل، و لكن لها أهمية كبرى حيث تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويمكن إيجازها فيما يلي: [1]

أ- أثر المنافسة:

إن حرية دخول كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء سيؤدي إلى شراسة التنافس بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف، لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة بين المنتجين الآخرين في الاتحاد، أو عليهم الانسحاب من السوق بهدوء، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق، بعد أن تهب رياح المنافسة لتشييع التغير السريع .

[1] -كامل بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة 2، 1989، ص ص: 297 ، 299.

ب- أثر وفرة الإنتاج:

إن إلغاء الرسوم والقيود الجمركية على التجارة بعد قيام التكتل الاقتصادي بزيادة توسيع الأسواق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد، مما يمكنهم من تحقيق وفرة كبيرة في الإنتاج، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وحجم الإنتاج فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، وزيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا ينتج ذلك بالضرورة إذا كانت الأسواق صغيرة.

إضافة للوفرة الداخلية فمن الممكن أن يتسع حجم السوق و يحقق وفرة الحجم الداخلية، وهي وفرة لا تتعلق بالمشروع بل هي خارجة عنه، ونمو الصناعة الوطنية إجمالا يخلق مصدرا للعمالة المدربة والإدارة الواعية، فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج.

ج- زيادة الاستثمار:

ينجم عن التكتلات الاقتصادية تحريك الاستثمار وزيادته، وبذلك يتم تحديث المصانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية و زيادة التخصيص، ويرتفع الدخل القومي فيزداد معه ارتفاع نسب الادخار والاستثمار كما أن الدول الأخرى التي تكون خارج التكتل الاقتصادي قد تزيد من استثماراتها في السوق، بعد أن يتحقق الاستقرار وتزداد فرص تحقيق عوائد أخرى.

ج- التخصيص:

نتيجة التكتلات الاقتصادية هو تحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء، هذا ما قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها خاصية نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصيص بين الصناعات أو ضمن الصناعات .

إلى جانب كل هذه الآثار، هناك آثار ايجابية أخرى تتمثل في تحسين شروط ومعدلات التبادل بين دول منطقة التكتلات، وكذلك تنشيط الابتكار والتعاون بين المؤسسات في مجال البحث والتطوير، كنتيجة لتحرير حركة الباحثين والمعلومات، ولقيام الهيئات فوق القطرية المكلفة بتسيير شؤون المنطقة التكتلاتية بتمويل برامج بحث في شتى الميادين.

ومما سبق التطرق إليه يمكن القول أن المكاسب الناجمة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة، مما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها.

ثالثا: أثر التكتلات الاقتصادي على اقتصاديات الدول غير الأعضاء

إن من آثار التكتلات الاقتصادية أهمية ايجابية على الدول الأعضاء، بحيث أنها تؤدي إلى زيادة رفاهيتها، كما أنه قد يؤثر على اقتصاديات الدول غير الأعضاء تأثيرا سلبيا، فالتكتلات الاقتصادية الكبيرة الحجم من شأنها أن تؤثر في الأسعار العالمية للسلع فإذا انخفضت الأسعار داخل منطقة التكتلات، فإن الدول خارج منطقة التكتلات تصبح أسعار منتجاتها أغلى بالمقارنة مع أسعار تلك الدول المتكتلة وتضطر إلى استيرادها منها لأنّها تكون أقل تكلفة من إنتاجها، وهذا ما يؤثر سلبا على شركات تلك الدول التي تستورد لأنه يقل الطلب على منتجاتها، مما يجبرها على تخفيض أسعار منتجاتها، ويؤثر ذلك سلبا على ربحها

وفي بعض الأحيان تضطر إلى تغيير نمط إنتاجها أو تغيير المنتوج أصلا، وأحيانا تجبر على الانسحاب من النشاط، مما يترك عواقب وخيمة على اقتصاد ذلك البلد إذا كان التأثير يمس عدد كبير من الشركات (نقص معدل نمو الاقتصاد، زيادة البطالة نظرا لتسريح العمال ....).

وقد يؤثر التكتلات على الاستثمار في الدول غير الأعضاء، حيث أن الدول بعد تكاملها تصبح تفضل الاستثمار داخل المنطقة، لأنها تواجه أخطارا أقل، نظرا لتوحيد السياسات المالية والنقدية والضريبية فيما بينها، وأيضا من أجل تنمية الدول الأعضاء، لأنها تعبر عن وطن واحد، وفي بعض الحالات تقدم الدول المتكاملة على سحب أموالها المودعة في الخارج، وتحويل استثماراتها إلى التكتل الذي تنتمي إليه وهذا ما فعلته المملكة المتحدة و ألمانيا ، وكل هذا يؤثر سلبا على الدول غير الأعضاء في التكتلات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تحديات التكتلات الاقتصادية

قد تواجه التكتلات الاقتصادية أثناء قيامها تحديات أو عقبات قد تعجل بفشله، وقد تكون هذه المشاكل أو العقبات قبل تنفيذ المراحل الأولى منه، مما يعمل على عدم تجسيده في أرض الواقع إطلاقا، وقد تكون هذه التحديات أو العقبات أثناء مراحله المتقدمة، مما قد يحول دون الوصول إلى مرحلة التكتلات التام وهو الهدف الأسمى من وراء المراحل الأولى، ويمكن تعداد هذه التحديات فيما يلي: [1]

أولا: تنافس اقتصاديات الدول الراغبة في التكتلات بسلع متشابهة

تتشابه الهياكل القاعدية الاقتصادية لبعض الدول لدرجة أنه يصعب استخلاص مواطن الاختلاف فيها، وقد تتجه هذه الدول إلى إنتاج مواد وسلع متشابهة، وحيث أن الحاجة ليست لازمة لزيادة التبادل التجاري عن طريق التكتلات بين هذه الدول لأنها تنتج نفس المواد والسلع، فإنه قد ينظر إلى هذا الوضع

[1]- محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شهاب الجامعة، 1999، ص: 273-267.

على أنه تحدي أو مشكلة في سبيل تعزيز التكتلات فيما بينها، إلا أن ذلك لا يعتبر عقبة بين بعض الدول النامية، لأنه وعلى الرغم من التشابه الحاصل في تركيبة السلع والمنتجات إلا أن هذه الأخيرة قد تكون كثيرة و مختلفة.

ثانيا: ضعف البنية القاعدية لبعض الدول

توفر البنى القاعدية القوية من وسائل مواصلات و نقل وشبكة معلومات قوية، يعتبر دافعا أساسيا و عاملا حيويا لقيام التكتلات الاقتصادية ونجاحها، و بالتالي فإن ضعف أو انعدام هذه البنى في بعض الدول يقف حجر عثرة أمام إقامتها للتكتلات الاقتصادية، لأن تطور البنية التحتية يسهل عملية المبادلات التجارية بين الدول مما يجعلها تتم في وقت قصير و بتكاليف قليلة، بما يحقق هدف من أهداف إقامة التكتلات الاقتصادية.

ثالثا: طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية المنتهجة في هذه الدول:

يؤدي الاختلاف في طبيعة النظم السياسية و الاقتصادية السائدة في الدول التي ترمي إلى تكوين اتحاد اقتصادي إلى صعوبة لإقامة التكتلات الاقتصادية التامة بين الدول ذات الأنظمة المختلفة، و لكن هذا لا يمنع من احداث درجات من التكامل بينها حتى و إن كانت أقل، حيث شهد العالم نجاح بعض التكتلات رغم هذه الاختلافات و التباين في الأنظمة السياسية والاقتصادية المتبناة.[1]

[1]– محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شهاب الجامعة، 1999، ص: 267 – 273.

رابعا: درجة النمو الاقتصادي وأساليب التنمية المنتهجة:

يؤدي الاختلاف الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين الأقطار المختلفة إلى حدوث صعوبات كبيرة أثناء قيام التكتلات الاقتصادية بين هذه الدول، لأن الدول المتقدمة سوف تستقطب الجهود الإنمائية ومكاسب التكتلات، كما تتجه إليها عناصر الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال الهيكلية والاجتماعية وارتفاع الدخول وعوائد عناصر الإنتاج واتساع السوق، إلا أن هذه العقبة يمكن علاجها من خلال التخطيط الإقليمي وتنسيق السياسات المختلفة المتعلقة بالعمل ...إلخ.[1]

و من هذا نستنتج أنه لا ينبغي بالضرورة وجود تقارب في مستويات التقدم والنمو بين الدول الراغبة في تحقيق التكتلات بينها، ولكن كلما كان التقارب واردا كلما كان ذلك أنجع إلى تحقيق التكتلات الاقتصادية وانجاحها.

خامسا: نقص الرؤى الاستراتيجية:

يؤدي النقص في الرؤى الاستراتيجية إلى عدم وضوح أهمية التكتلات ودوره في تحقيق التنمية والإسراع بها، و يعد هذا النقص السمة الغالبة في الدول النامية، إذ نجد أن أنظمة الاستشراف و الاحصاء ضعيفة في هذه الأنظمة وعدم توفر الدراسات الكافية عن الموارد المتاحة والكامنة وسبل استغلالها وكيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية من وراء استخدامها .

سادسا: قلة الوعي بالتكتلات

[1]- محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق،269.

تعاني بعض البلدان من مشاكل سياسية فمنها ما هو داخلي والآخر خارجي، هذه المشاكل تحتل أولوية خاصة لديها دون غيرها من المشاكل، فعلى سبيل المثال تواجه بعض البلدان مشكلة احتلال جزء منها، فتعمل على تحريرها قبل التوجه إلى إقامة تكتلات مع الدول الأخرى، كما تواجه بعض الدول مشاكل طائفية وعنصرية داخلية تحد من إمكانية إقامة تكامل اقتصادي مع دول أخرى خشية حدوث انقسامات داخلية.

وقد لا ترغب بعض الدول في إقامة تكتلات اقتصادية مع غيرها من الدول بسبب قلة وعي شعوبها أو صانعي القرار فيها، إذ ينصب اهتمامهم على المسائل الداخلية أو الشخصية كأولوية أولى.

كما قد تجابه بعض الدول ضغوطا خارجية قد تشكل مانعا و تحديا في سبيل إقامة تكامل مع غيرها من الدول .

سابعا: انعدام الإرادة السياسية:

يؤدي غياب الوعي والإرادة السياسية الحازمة والداعمة لعملية التكتلات دورا بارزا في تعميق أزمته، وكثيرا ما كان التأخر في التطبيق الفعلي لبعض الاتفاقات والمشاريع نتيجة لحصول متغيرات جديدة تقل معها صلاحية هذه المشاريع والاتفاقيات، كما أن عدم الجدية في التطبيق والمتابعة أدت إلى غلبة النظرة الشخصية الضيقة على النظرة البعيدة المدى، وغياب هيئة مركزية تعنى بعملية الرقابة و التنسيق[1] .

هذا و بالنظر لكل هذه التحديات استطاعت بعض الدول تجاوز هذه العوائق، وذلك باستخدام بعض العوامل بمهارة لمواجهة قضية التعاون والتكتلات الاقتصادية بشكل عام والاقتصادي منها بشكل

[1]- محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق،270.

خاص، و حاولت إذابة التفاوت الواقع بين الأنظمة السياسية والاقتصادية وتباينها و التخلص من المخاوف الوهمية الناتجة بشأن التناقض بيين التبعية الوطنية والقومية، ويظهر ضعف الإرادة السياسية التكتلاتية في مظاهر عديدة منها إفراغ المؤسسات والمنظمات والاتفاقات من مضمونها ومحتواها وجوهرها والاكتفاء باستمرار وجودها شكليا، وأسهم في ذلك عدم تبلور وعي ضاغط يفرض على أصحاب القرار السياسي إرادة الالتزام به .

ثامنا: التحديات المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات التكتلات

تبدأ بعض الدول في بناء تكتلها الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات تدخل في هذا الاطار، إلا أن قد يواجه تنفيذ تلك الاتفاقيات الكثير من المشاكل أثناء التنفيذ، فمثلا وضع تعريفة جمركية موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء المتكتلة ذات التعريفات الجمركية المختلفة، قد يؤدي ببعض الدول الأعضاء إلى عدم القبول بهذه التعريفة الموحدة لأنها تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية أما البعض الآخر من الدول يرفض تعريفة موحدة تزيد عن الرسم المعمول به، إذ تحرص على عدم تعرض مصالحها التجارية للخطر، وقد ينتج عن هذا إزالة الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية واحدة فإذ ما حدث تحايل على الحواجز التي تقيمها الدول الأعضاء كأن تقوم إحدى الدول الأعضاء في التكتل [1] بتطبيق أدنى تعريفة جمركية على سلعة تريد استيرادها من دولة أو دول غير أعضاء في التكتل، لأنها تكلفها أقل مما تستوردها من دولة عضو في التكتل وهذا الأمر يتنافى مع هدف التكتلات الاقتصادي المتمثل في توسيع نطاق التجارة ما بين الدول الأعضاء وهذا المشكل قد يحدث في المرحلة الأولى (منظمة التجارة الحرة) لأنه لا يوجد هناك

[1]- محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق،270.

توحيد للتعريفات الجمركية اتجاه الخارج، مما قد يحول دون استمرار المراحل الأخرى للتكامل، كما يطرح على مستوى منطقة التجارة الحرة بعض المشاكل الأخرى كانحراف الإنتاج وانحراف معدلات الاستثمار.

تاسعا: قضية توزيع الإيرادات المحصلة

من المشاكل الأخرى التي تطرح على مستوى التكتلات الاقتصادية هي قضية بروز مشكلة توزيع مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء في التكتلات، وكيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، فالإيرادات المحصلة من بعض الدول الأعضاء متباينة، نتيجة اختلاف مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي، وهنا يطرح الإشكال حول الأساس الذي يتم وفقه توزيع هذه الحصص، أما فيما يخص توزيع الضرر، فقد يتخذ التعويض صورة منح معاملة تفضيلية أو تحويل بعض الموارد إلى الدول التي حققت مكاسب أقل من الدول التي حققت موارد أكبر.

بالإضافة إلى هذه التحديات هناك مشكل انتقال عناصر الإنتاج وإقامة المشروعات الجديدة، وأيضا هنالك تحدي مهم و هو فصل المنازعات بشأن الاتفاقيات المبرمة وتعديلها، وكل هذه المشاكل تحصل في المراحل الأولى من التكتلات وذلك قبل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية وقبل وجود سلطة فوق قومية[1].

و مما استخلص أن إقامة أي تكتل اقتصادي بين دولتين أو أكثر، قد ينجم عنه آثارا سلبية تكون في المدى القصير، أما الآثار الايجابية وهي المهمة فيتطلب ظهورها وقتا أطول، كما قد لا يتم التكتلات من البداية إذا لم تتوفر الشروط اللازمة لإقامته أو واجهته مشاكل، ويحدث أن تواجهه مشاكل في مرحلة من مراحله، خاصة في المراحل الأولى منه، مما يعرقل استمرارية الوصول إلى بقية مراحله.

[1]- محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق،272.

المطلب الثالث: التكتلات الإقتصادية في السياسات العالمية.

ومن القضايا التي تجمع بين هذه التكتلات والتي تتأثر كثيرا بالعلاقة الشبكية بين هذه القطاعات الثلاثة نجد السياسة العالمية، وقد أشار تقرير مستقبلنا جميعا الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية حول البيئة والتنمية المستديمة إلى أن التطور لا يمكن أن يتم أو يتحسن دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية التي تمثل شريحة من المجتمع المدني ،وكذلك القطاع الخاص والدول (الحكومات) المشاركة بصفة دائمة في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المنظمة، كما أننا نجد أن مشاركة هذه الفواعل الثلاثة وتشابكها ضروري جدا في صياغة بلورة السياسات ووضع التشريعات والقوانين اللازمة للمحافظة على سلامة وفعالية الأنظمة العالمية، وحمايتها من التدهور، وبالتالي فهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق هذه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية منها والدولية من أجل المشاركة ووضع الترتيبات وصياغة السياسات الهادفة لحماية البيئة وضمان سلامتها[1].

كما أن نجاح هذه الشراكات بين التكتلات والمؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني في تجسيد السياسات العالمية يتوقف على درجة الشفافية ومدى تجسيد حق الاطلاع على البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة، ومدى تجسيد الحق في الإعلام[2].

هذا الأخير يساهم في زيادة المشاركة الشعبية في خطط عمل وبرامج وسياسات حماية البيئة التي لن تنجح محليا (الوطني) أو عالميا في الزمن القريب والبعيد، وهو ما تدركه كثير من الدول في العالم تختلف مستويات إدراك الدول اتجاه هذه القضية باختلاف المتغيرات والظروف التي تتسم بها، وهذه النقطة ليست

1_ غنية إبرير، " دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العالمية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية: سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة، 2010، ص 3.

سهلة في مجتمعات مازالت تفتقر في ممارستها وتشريعاتها للاهتمام وكفالة الحق في الإعلام والمشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه بصفة عامة والقرارات المتعلقة بالبيئة بصفة خاصة[1].

ويرجع السبب كذلك أيضا إلى التفاوت في قوة وفعالية تنظيمات المجتمع المدني في الدول من دولة لأخرى، وكذلك إلى المجال والحيز المتاح لها في سبيل مساهمتها في صنع السياسات العامة العالمية للدولة، ولعل حال الجمعيات والحركات الجمعوية النشيطة في الجزائر تتميز بنفس هذه السمات التي تحدثنا عنها، ولكن تبقى مساهمة الجمعيات في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بالبيئة في الجزائر موجودة وحاضرة رغم كونها ناقصة أولا ترقى إلى المستوى المشاركاتي على مستوى دول أخرى تعرف مشاركة عالية لجمعيات المجتمع المدني العالمية ،وتساهم منظمات وجمعيات حماية البيئة من خلال حق التمثيل داخل الهيئات الحكومية بناءا على مواد الدستور التي نصت صراحة على حق التمثيل للجمعيات في السياسات العامة .

وهو يعكس تحولا جذريا في ممارسات السلطة التقليدية التي كانت تتخذ السياسات الفردية ،ولا تهتم بأي صوت ولا آراء الهيئات غير حكومية، وهو ما كان طيلة فترة نظام التسيير المركزي والموجه، لكن بعد التعديلات الجوهرية التي طرأت على النظام السياسي الجزائري عرف النظام الحاكم نوعا من الانفتاح والشفافية، وتم السماح والتواصل مع مختلف الشركاء لتنفيذ السياسات العامة لا سيما السياسات العالمية[2] .

1_ يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان ، 2007، ص، 11.

2- غنية ابرير ، المرجع السابق ، ص، 4.

[2]_ يحي وناس، المرجع السابق ،ص، 168.

وهذا ما تدركه الدولة الجزائرية فمن أجل تحقيق صنع جيد للسياسة العامة فهي تسعى إلى خلق شراكة حقيقية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص من خلال تأمين البيئة الاقتصادية المستقرة، وتوفير الخدمات الاجتماعية لذلك[1].

وتأخذ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني شكل اتفاق قوي ومتين، تعترف فيه الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والقطاع ،الخاص وعلى أساس الثقة المتبادلة بين هؤلاء الشركاء ،والتعاون المتبادل والحرص على إتاحة الفرصة للجميع في إبداء الرأي وطرح البدائل والخيارات من أجل الوصول إلى صياغة وصناعة سياسات عالمية مثلى وذات رشادة عالية.

إن التكتلات الإقتصادية تدخل السوق حين ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدل السائد، وسرعان ما تنسحب حين تشعر أن أرباحها ستنخفض إلى دون المستوى السائد في السوق، وبهذه العملية (الدخول والخروج السريع من السوق) تستطيع أن تعمل على موازنة عوائدها وضمان استثمار أموالها في الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح، بالإضافة إلى ذلك فإن هيكلها التنظيمي يحتوي على ما يسمى بإدارة المخاطر السياسية التي تتولى مهمة تصور استراتيجيات التكتلات الإقتصادية لإنقاص تعرضها لخطر النزعة الوطنية الاقتصادية .إنها بهذا الأسلوب (الدخول والخروج السريع من السوق)تكون بمثابة قناص الفرص والمحتال على العالم.

إن التكتلات الإقتصادية تشكل تهديدا مباشرا لكل دولة تضر بمصالحها، فقد أسهمت في تغيير سياسات بعض البلدان عن طريق الضغوطات التي تمارسها أو تدعيم الانقلابات خاصة في إفريقيا، ومن الطبيعي أن يكون هدفها الأساسي هو تعظيم الربح . وهي من أجل ذلك تساهم في ممارسة الضغوطات

[1]_ ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989_2009)، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص، 142.

على سلطات الدول من أجل تسيير شؤونها وتحريك نشاطها الاقتصادي، وهي تشكل على المستوى السياسي حسب ادعاءات البعض خطرا على السيادة الوطنية للدول وتهديدا دائما لها، وقد تتدخل في شؤونها الداخلية كالتحكم في توجيه السلطة السياسية والتحكم في القرار السياسي في هذه الدول[1].

وانتشار أنشطة التكتلات الاقتصادية قد يبدو دليلا على عجز متزايد اليوم للدولة ذات السيادة والسيطرة على تنظيم الأنشطة الاقتصادية على نحو فعال في القطاع الخاص، وإذا كان الأمر كذلك فثمة واحد من يتم تقويض الأسس المنطقية التقليدية للسيادة الحديثة .

المبحث الثاني: العولمة و التكتلات الإقتصادية.

[1] _ عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي : التطور والأشخاص، (الجزائر دار العلوم للنشر والتوزيع 2007) ص، 174.

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية مع نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم، والشيء الذي لابد من الوقوف عنده هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا. كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية[1] .

فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة، لهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثار وهدفا، والتركيز بهذا المجال للعولمة، فإنه يجب الإشارة في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود[2]، بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

المطلب الأول: نشأة ظاهرة العولمة

ومسيرة عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد بدأت منذ عقد الخمسينات و الستينات من القرن الماضي عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[3].

فبعدها حدث نمو كبير في اقتصاديات أوربا الغربية والولايات المتحدة. ثم تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى الكثر من الدول النامية، كما ازدادت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

[1]- سامي عفيفي حاتم ،"اقتصاديات التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[2]- سامي عفيفي حاتم ،"اقتصاديات التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[3]- أسامة المجدوب ،"العولمة والإقليمية..."، مرجع سبق ذكره، ص 36.

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تناما هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدم، فهي تستند إلى النظام الرأسمالي وتروج الليبرالية الاقتصادية باعتبارها مفتاحا لكل خيارات اقتصاد السوق[1] .

ويعتبر البعض أن العولمة ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات، ثم تعمق أثرها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات، واليوم نرى بأن العولمة تدعم نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود وتحرير التجارة العالمية، حيث هذه الأخيرة يمكن اعتبارها المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، لذلك أثرت العوامل الاقتصادية في دفع مسيرة العولمة ومن أهم هذه العوامل[2]:

1- الإسراع الكبير في التجارة الدولية قياسا بالناتج المحلي وتنوع قنواته.

2- تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.

3- ازدياد تدفق الأموال و الاستثمارات المباشرة الخاصة.

4- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5- ازدياد تدفق القوى العاملة بين الدول.

المطلب الثاني: تعريف العولمة الاقتصادية و مظاهرها

[1]- أصبحت هذه التوجهات السمة الغالبة في الدول مطلع التسعينيات، حيث تراجع دور الدولة في الاقتصاد.

[2]- سمير المقدسي ،"التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن 21"، مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2000.

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، فنجد البعض تناولوا العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة جمركية كونية. [1]

وهناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحصار الكبير في سيادة الدولة. [2]

والعولمة في غالبيتها الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات وأرس المال على الصعيد العالمي.

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات والتكتلات بين الأسواق الرأسمالية. [3]

---

[1]- حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن 20 "، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر 1999، ص 102.

[2]- محمد الأطرش ،"العرب والعولمة ما العمل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، مارس 1998، ص 101.

1- صلاح سالم ،"العولمة والطريق الثالث"، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية، العدد 107، سبتمبر 2001، ص 230.

انطلاقا مما سبق، يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.

لذا يمكن حصر أهم العناصر المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية كمايلي:

تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.

1- التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

3- التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعولمة الاقتصادية مظاهر عديدة ومتعددة نذكر منها:

1- تحرير التجارة الدولية

إذا كان هناك اتفاق على أن البند الأول في العولمة الاقتصادية هو تحرير التجارة فإن ذلك لم يكن وليد تسعينيات القرن العشرين بل لقد شهد العالم فتارت طويلة من تحرير التجارة[1].

[1]- محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 23.

فكانت المبادلات التجارية تتم في العصور القديمة ولكن بشكل محدود من حيث الكم والنطاق والزمن، ومع تزايد الاكتشافات الجغرافية وبروز النظام الرأسمالي بدأ العالم في القرن العشرين يشهد نوعا من الترابط وتحرير التجارة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لوحظ تطورات كبيرة في التجارة العالمية. فقامت اتفاقية »الجات « 1947 وأنشئت اتفاقيات أخرى متعددة الأطراف بين الدول كلها كانت تهدف إلى تحرير التجارة، وان الجانب الأكثر إثارة في تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الطابع الكوني المتزايد للاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والإنتاج والتدفقات المالية والهجرة فهناك زيادة مستمرة في معدلات التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في كل الاقتصاديات تقريبا[1].

فأصبح متوسط نمو التجارة الدولية يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي العالمي ،حيث حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي يقدر ب 8% منذ عام 1950 وحتى عام 1975 في الدول الصناعية وهو يمثل ضعف متوسط معدل نمو اقتصاديات هذه الدول في نفس الفترة[2].

حسب (DICKEN)، فإن صادرات العالم قد ارتفعت 14 مرة منذ سنة 1954 إلى غاية 1994، وتوسعت التجارة العالمية في السلع والخدمات بشكل ملحوظ خلال الفترة 1980-1998، حيث زادت التجارة السلعية من 1,9 تريليون عام 1980 إلى 5,4 تريليون عام 1998، كما ازدادت تجارة الخدمات بحوالي ثلاث أضعاف حيث انتقلت من 414 مليار دولار إل ى 1,4 تريليون دولار وكان النمو الاقتصادي العالمي من الأسباب الهامة في نمو حركة التجارة العالمية وزيادة نصيب الدول النامية منها[3]، حيث ارتفعت من 32 % في عام 1985 إلى 92 % في عام 1995 م، ولكنها عمقت ونوعت علاقاتها التجارية أيضا فقد

[2]- حسين لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2]- أسامة المجدوب ،"العولمة والإقليمية....."، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3]سامي عفيفي حاتم،" اقتصاديات التجارة الدولية"، مرجع سبق ذك ره، ص 319.

تزايدت التجارة بين الدول النامية من 13 % من إجمالي تجارة الدول النامية في عام 1985 إلى 73 % في عام 1995 وخلال الفترة 1985-1995 تزايد نصيب المنتجات المصنعة من صاد ارت هذه الدول من 74 % إلى 38 % بما يعكس مرحلة التصنيع التي تمر بها[1].

أما خلال السنوات العشر الماضية (1995) برزت المنظمة العالمية للتجارة والقائمة على مبادئ اتفاقية "الجات " تهدف إلى تحرير التجارة العالمية كاملة، والتي كرست نظاما تجاريا عالميا جديدا يستحوذ على قرابة 09 % من حجم التجارة العالمية وكان نصيب الدول المتقدمة في جانب الصاد ارت تحقيق نمو خلال هذه الفترة من 5,2 % إلى 11,4 % أما في جانب الواردات فقد حققت نموا من 4,8 % إلى 11,4 %.

أما الدول النامية فقد حققت نموا خلال نفس الفترة في جانب الصاد ارت من 01,7% إلى 51,7 %، وجانب الواردات حققت نمو من 11,1 % إلى9 [2],61%، وتعود أسباب هذا النمو في التجارة العالمية وخاصة الدول النامية في نهاية العقد الماضي إلى مجموعة من الأسباب هي ارتفاع أسعار السلع الأولية، وكذلك ارتفاع أسعار النفط بحيث ارتفعت من 18 دولار إلى حوالي 28 دولار للبرميل الواحد 2001، وكذلك انخفاض أسعار السلع المصنعة وارتفاع الطلب على السلع الخدمات في الدول المتقدمة[3]، وأن أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الحالي إنما تنحصر في جانبين اثنين هما[4]:

الجانب الأول: هو التغير الحاسم في مكوناتها الأمر الذي يعود إلى نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية التي أتاحت إمكانية تحقيق أنماط جديدة من الاستهلاك ذات أبعاد عالمية وبالتالي زيادة الاستيراد والتصدير.

[1] العولمة والفرص المتاحة، إصدارات صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2] عبد الناصر ن ازل، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2001، ص 25.

[4] حسين كاظم الطيف الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 145،146.

الجانب الثاني: الذي ميز التجارة العالمية هو الإجراءات الكبيرة في مجال تحرير التجارة سواء تلك التخفيضات المثيرة والممتدة في التعريفات الجمركية عملا بسياسة الانفتاح على الخارج أو عن طريق تلك الإجراءات الناتجة عن اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف.

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة

تعتبر حركة التكتلات الاقتصادية من أهم المتغيرات والمستجدات الدولية والتي ظهرت إلى الوجود نتيجة عوامل عديدة، وأصبحت واضحة وتنتشر في ربوع الأرض، وكأن هناك إعادة إحياء لأفكار الستينات ولكن في إطار جديد، يتمثل في تزايد تحرير التجارة عالميا وذلك بإزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة، وقد استدعيت ليس فقط في أمريكا الشمالية و أوربا ولكن في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي[1]، وأن أهم الملامح والمضامين التي تميزت بها هذه الظاهرة يمكن إيجازها في أنها[2]:

1- من حيث طبيعتها فإنها تأتي تجسيدا لحصول تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي، وبما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي في تأثيره يعلى العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

2- من حيث شموليتها فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي ومقدرتها أن تمتد لتشمل غيرهم في مختلف بقاع العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.

3- من حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسة إستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.

لذا أصبحت معظم الدول المتطورة والنامية وفي جميع القارات أعضاء في اتفاقيات تجارية إقليمية

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] مجذاب عناد ، مرجع سبق ذكره، ص 157.

(منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة،...).

وتظهر التجارب الحديثة في العالم أن هناك تكاملا بين التكتلات الإقليمية والعولمة حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الاندماج الإقليمي إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما تؤدي سياسات الاندماج العالمي إلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية[1]، كما تنطلق العولمة من مقولة أن التكتل الاقتصادي على الصعيد العالمي، يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني ،حيث يؤدي انفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار عبر الحدود، إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية أفضل وجه وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الاقتصاد وعولمة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة، تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول وذلك لفتح الأسواق وتدفق أنواع الاستثمار واليد العاملة وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل وتوفير الحماية من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى وزيادة القوة التفاوضية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي[2].

من هنا يمكن القول أنه أصبح الاندماج أو الانتماء في تكتل اقتصادي في الوقت ال ارهن بالنسبة للدول أمار ضروريا للحد من آثار العولمة وذلك عن طريق حماية اقتصادياتها (صناعيا، زراعيا ،خدماتيا ...) من المنافسة الأجنبية، وتعمل على تحقيق أكبر مكسب من تجمعها كما تصنع حواجز بينها وبين باقي دول العالم وهو ما يعاكس ما تنادي به العولمة الاقتصادية، بالتحرير على المستوى العالمي وليس على المستوى

1- لطف الله امام صالح، "التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري"، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر 2002، ص 46.

1- لطف الله امام صالح، "التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري"، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر 2002، ص 48.

الإقليمي،كما أن للتكتلات الاقتصادية سلطة سياسية تحمي مصالحها، بينما العولمة تفتقد للسلطة العالمية وبالتالي لا تجد من يجمعها. فهل التكتلات الاقتصادية تتعارض معها وستتغلب عليها؟ وحيث أن العولمة هي نتاج تحرير التجارة العالمية مما يجعلها أمرا واقعيا ينبغي التعامل معه.

بما أن التكتلات الاقتصادية تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية ، سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي بمرور الزمن حيث تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية وبالتالي ستؤثر على الوجه الجديد للنظام الاقتصادي العالمي مع بداية القرن الواحد والعشرين من حيث العلاقات ومراكز القوى.

إن حجم الموارد الضخمة التي تمتلكها هذه الفواعل أي التكتلات ، وكذا المرونة التي تتسم بها في عملية نقل البضائع والأموال والأفراد والتكنولوجيا المتطورة تزيد من قدرتها على المساومة مع الحكومات، فعشرات التكتلات الإقتصادية تقدر مبيعاتها السنوية بعشرات المليارات من الدولارات لكل منها ومثال على ذلك شركة جنرال موتورز، وشركة أكسون، شل الهولندية وجنرال إلكتريك.

إن الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوفرة لدى التكتلات الإقتصادية ومدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه التكتلات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي يبين بما لا يدع مجالا للشك التأثير الذي تؤديه التكتلات الإقتصادية على النظام النقدي العالمي، فإذا أرادت هذه التكتلات وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة التكتلات الإقتصادية بتحويل بعض الأصول المالية من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية .

هذا وكنتيجة أيضا لاستحواذ التكتلات الإقتصادية على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة العالمية من خلال ما تملكه من قدرات تكنولوجية

عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في كثير من الصناعات[1].

فالتكتلات الإقتصادية تمتلك خاصة تنفرد بها وهي لها استراتيجية اقتصادية مالية ونقدية خاصة بها وهي من خلال ذلك تساهم في هيمنة هذه التكتلات على النظام الاقتصادي العالمي، مما تسبب في بروز مخاطر عديدة منها فرض قواعد اقتصادية جديدة تكون في خدمة أقلية من سكان الأرض تزداد ثراء ويسير عددها نحو التناقص في مقابل أغلبية سكانية تزداد فقرا ويسير عددها نحو التزايد .

هذا إلى جانب مخاطر أخرى تتعلق بالتلاعب الجيني في الإنتاج الزراعي والتغذية الهرمونية للحيوانات التي تتسبب في تراجع القدرات النباتية للمنتوج الطبيعي في البلدان التي لا تملك هذه التكنولوجيات الجينية والهرمونية مع ما يتبع ذلك من مخاطر على الصحة العمومية وعلى حياة الناس، كما يمكن التطرق إلى تأثير هذه التكتلات على العمالة على المستوى الدولي من خلال الاندماج بين التكتلات أومن خلال تحويل نشاطات معينة إلى بلدان أخرى، مما يترتب عنه التهام التكتلات الصغيرة والمتوسطة ،وما يصاحبه من تسريح للعمال وإحالة طبقة كبيرة من المجتمع على البطالة، وما يترتب عن ذلك من توترات في أسواق العمل وتدني أجور عمالها وتزيد من جديد من نسب أرباحها[2] .

1_ محمد أحمد عنتر، العولمة والتكتلات الإقتصادية، رسالة عبر البريد الالكتروني إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، على الموقع www.ao-academy.org تم الإطلاع عليه بتاريخ: 14 ماي 2019.

1_ عبد الرزاق مقري، تشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية، والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 50.

ـ هذا دون أن ننس مخاطر أخرى وهي تتعلق باستعمال هذه التكتلات الإقتصادية كأدوات لترويج قيم وأنماط ثقافية غربية وخاصة الأمريكية ،معتمدة في ذلك على وسائل الإعلام والاتصال المتطورة من أجل خلق ثقافة جديدة تخدم أساسا مصالح هذه الدول وهذه التكتلات.

ـ والواقع كما قلنا لم يعد يمنع ذلك من أن يصير العالم كله مجالا للتسويق لشتى أنواع السلع (تسويق السلع تامة التصنيع، تسويق المستخدمات وعناصر الإنتاج، وتصدير المعلومات والأفكار...)، والتسويق لشتى هذه المنتجات يؤدي إلى نتيجة هامة وهي أن التكتلات الإقتصادية تصبح وسيلة من وسائل اختراق السيادة الدولية، بالإضافة إلى تخطي التكتلات الإقتصادية للحواجز الجمركية سواء بالاستثمار المباشر داخل الدولة المراد غزوها، أو بالتحايل للتهرب مما تفرضه الدول من سياسات ضريبية ومالية[1].

كما أن التكتلات الاقتصادية قد دفعت بالدول إلى تبني منطقها وتسيير الطريق لها لا لكونها ذات قوة استثمارية ضخمة وإمكانات فعل وتفعيل كبرى فقط، ولكن كذلك لكونها أصبحت الفاعل الجديد في الاقتصاد والمال، في التكنولوجيا والثقافة، وبالتالي فلم تعد الدولة هي المسير والمتحكم بل غدت التابع والمتأقلم.

ـ إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى التكتلات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي، لذلك تشكل التطورات الاقتصادية خلال هذه الفترة تقله نوعية في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصاديات المتخلفة، والتي هي الآن أكثر ارتباطا أو على صعيد حجم

التجارة العالمية الذي تجاوز كل الأرقام، أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معهودة، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات وبنية هذا النظام[1] .

خلاصة الفصل الثاني:

تراجع موضوع الدولة الوطنية والتحول نحو مستوى عالمي في آليات الضبط التي فقدت دورها وطنيا وجهويا وعالميا نحو مستوى عالمي، ويعتبر المدخل الاقتصادي أكبر مدخل تصطدم فيه الدولة بضعفها بجملة الفواعل الجدد كالشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، فهذه الفواعل الأخيرة باتت تفرض على الدول جملة توصيات في شكل تصحيحات هيكلية على اقتصادها المحلي وسياساتها المالية.

[1] _ مبروك غضبان، بين العولمة والسيادة محاضرة في مقياس العلاقات الدولية (قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، السنة الجامعية 1999_2000).

2_ أنظر آليات نظام العولمة على الموقع الالكتروني للأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، متوفر على الموقع التالي:
www.ao-academy.org تم الإطلاع عليه بتاريخ: 16 ماي 2019.

خاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول الى جملة نتائج ، فذكرها جاء من باب على تلك التأكيد على أهميتها ، و بناءا النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات من أجل الوصول الى أفضل النتائج ، فمنها:

أ- أن التكتل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة يتفق عليها المهتمين بموضوع التنمية، باعتبارها الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية ، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والاساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة.

ب- بناءا على التجارب التكاملية الناجحة ، فأن المنهج الوظيفي ، الذي يبدأ بالأسهل وصولا للاصعب ، يعتبر المنهج الاصلح للدول النامية ،كونها يجعلها تقتنع وتعايش مزايا التكامل الاقتصادي وبالتالي يصبح مطلبا ضروريا مفروضا من بعض الاطراف.

ج- أن من أهم الأسباب التي أدت الى فشل العديد من التجارب التكاملية في الدول النامية ، اضافة الى الاسباب المتعلقة بتخلف البنى التحتية التي يقوم عليها التكامل ، هي العوامل السياسية والمتمثلة في الخلافات وعدم الاستقرار السياسي.

د- ان ما تتمتع به العديد من الدول النامية من موارد طبيعية متنوعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي يمثل فرصة لنجاح تجارب تكاملية بين العديد منها.

ر- أن التطورات التي تحدث في العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية للدول من شأنها أن تشكل محفزا للقيام بإنشاء تكتلات اقتصادية اقليمية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة عالم اليوم الذي هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى.

التوصيات : يمكن أن نقدم التوصيات الاتية:

1- لنجاح التكتلات الاقتصادية يجب أن تتبع الدول المنظمة فيها المنهج الوظيفي ، إذ ينبغي التركيز على المسائل السهلة التي لا توجد فيها خلافات كبيرة بين الاعضاء.

2- العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الأعضاء في هذه التكتلات الإقتصادية، كما ينبغي لها السير بخطوات جادة نحو تقوية مؤسساتها الديمقراطية حيث تعتبر الطريق السليم للوصول الى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب التي حققتها سابقا.

3- الابتعاد عن الازدواجية في المشاريع المشتركة وذلك بتوحيد المشاريع التي تحمل نفس الطبيعة تجنبا للمنافسة الداخلية بين دول التكتل.

4- إنشاء مؤسسات تمول المشاريع الاستثمارية، تساعد على حماية المودعين والملاك والمستثمرين، قصد تجسيد المشاريع المتفق عليها ضمانا لحسن سير المصالح المشتركة.

5- دفع وتيرة بعض المشاريع الحيوية و توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة في كل بلد من بلدان التكتل وتوفير الاستقلالية التامة لها بوضعها تحت إشراف جهة مستقلة عن حكومات.

6- سن قوانين موحدة تنظم العمل على المشروعات المشتركة، يتوجب الخضوع لنصوصها و بشكل مستقل عن القوانين الداخلية عن الدول الأعضاء.

قائمة المصادر

و

المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة العمال الدولية، ط 2، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة السعودية العربية ، 2001.
2. ابراهيم محمود الشافعي ، محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و اثرها على النظام التجاري العالمي ، القاهرة ،دار النهضة العربية ، 2005.
3. برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
4. حسن عمر، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
5. حسين عادل والآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط 3، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 1985.
6. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظيمي والتطبيق، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
7. شفيعة حداد ،" سياقات تراجع وعودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية، الفكر، 08 ،2012.
8. سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح (القاهرة :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
9. سنان سوادي، التكتلات الإقتصادية العالمية ،صحيفة الوحدة، العدد 8631 ،دمشق، مارس 2016 .

10. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2001.

11. عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

12. عبد الرحمان يسرى أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، القاهرة الدار الجامعية ، للطبع و النشر و التوزيع ، 2000.

13. عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي : التطور والأشخاص، (الجزائر دار العلوم للنشر والتوزيع 2007) .

14. عبد الرزاق مقري، تشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية، والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

15. محمد نور الدين سيد، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان :محاضرات في مقياس القانون الجنائي (كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، السنة الجامعية 2009 ،2008.

16. محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الاوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998.

17. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000.

المذكرات والرسائل الجامعية:

أولا– رسائل الدكتوراه:

1. بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية–، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
2. جمال منصر، التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة، " مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، الشلف ، 17_16 ديسمبر 2008.
3. محمد الشريف منصوري، إمكانية إندماج اقتصاديات بمدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد تخصص إدارة الأعمال كمية الاقتصاد كعمك التسيير، – جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

ثانيا– مذكرات الماجستير:

1. ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989_2009)، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011).
2. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، معهد التسيير، جامعة باتنة، 2007.
3. بوباية ذهبية، معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2005.
4. السعيد لوصيف "، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2010 .

5. غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العالمية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية: سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة، 2010.

6. فرج شعبان، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلان للتكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2005.

المواقع الإلكترونية:

1_ أحمد الكردي، دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة.

2_ محمد أحمد عنتر، العولمة والتكتلات الإقتصادية، رسالة عبر البريد الالكتروني إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، على الموقع www.ao-academy.org

3- محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي : الصعود والتحديات، على الموقع، :comwww.islamonline.

4- متوفر على الرابط التالي: www.ofce.sciences-po.fr/ebook/ebook311.pdf .

5_ نزار الفراوي، الظاهرة عبر القومية وأزمة الدولة في النظام العالمي المعاصر.

6_ أنظر آليات نظام العولمة على الموقع الالكتروني للأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، www.ao-academy.org .

الفهرس

فهرس المحتـويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية التكتلات الإقتصادية	2
المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية .	3
المطلب الأول: تعريف التكتل الاقتصادي .	5
المطلب الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية .	7
المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتكتل .	12
المبحث الثاني: أنواع التكتلات الاقتصادية و إيجابياته .	24
المطلب الأول: أنواع التكتلات الاقتصادية.	24
المطلب الثاني: إيجابيات التكامل الاقتصادي.	26
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: واقع التكتلات الإقتصادية.	33
المبحث الأول: آثار التكتلات الاقتصادية و تحدياتها .	34
المطلب الأول : آثار التكتلات الاقتصادية .	34
المطلب الثاني: تحديات التكتلات الاقتصادية .	40
المطلب الثالث: التكتلات الإقتصادية في السياسات العالمية .	46
المبحث الثاني: العولمة و التكتلات الإقتصادية.	50
المطلب الأول: نشأة ظاهرة العولمة .	50

المطلب الثاني: تعريف العولمة الاقتصادية و مظاهرها .	52
المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة .	56
خلاصة الفصل الثاني	62
الخاتمة	64
قائمة المراجع	67
الفهرس	72

مـلخص المذكرة

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية موازنتا بالجانب التطبيقي والذي تطرقنا فيه لدراسة الاتحاد الاوروبي ، وذلك خلال الفترة (2000-2017م) هذا مادفعنا الى تحديد هذه الفترة في دراستنا ،وهذا مرتبط بتواجد دوافع ادت بدورها إلى قيام التكتلات الاقتصادية ، وذلك من خلال الوصول إلى تطبيق امثل للاتفاقيات التجارية في ظل إزالة الحواجز والقيود الجمركية بين دول الإتحاد الاوروبي .ومن بين أهم فروض الدراسة : ان التكتلات الاقتصادية تعمل على زيادة معدلات النمو في اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بالآثار التي تنعكس على اقتصاد الدول عند الانضمام لتلك التكتلات والتي أصبحت أحد مظاهر العولمة ،وعليه اقتضت الضرورة في الدراسة اتباع المنهج التحليلي الوصفي وفق المادة المدروسة كما تمحورت أهداف الدراسة في التعرف على ماهية التكتلات الاقتصادية ، وتاريخ نشأتها ، وتوضيح الاثار المترتبة عن الانضمام لتلك التكتلات الاقتصادية.ومن بين اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الى :ان التكتلات الاقتصادية اثرت على الشؤون الإقتصادية في الدول النامية من خلال السيطرة عليها اقتصادياً ، ومن ثم الوصول إلى مراكز القرار لهذه الدول ، في ما يخدم مصالح الدول ذات الثقل الاقتصادي الكبير . اما التوصيات التي توصلت إليها الدراسة انه على السلطة العمل على اتاحة حرية الانتقال للأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكتل.

الكلمات المفتاحية: 1/ العولمة 2/ الثقل الاقتصادي
3/ دول التكتل 4/ القيود الجمركية
5/ الإقليمية 6/ تكتلات اقتصادية